جامعة الموصل / كلية الزراعة والغابات / قسم الاقتصاد الزراعي/ المرحلة الثالثة

اقتصاديات موارد طبيعية
(نظري)

اقتصاديات موارد / د. زويد فتحي

اعداد أ.م.د. زويد فتحي عبد
م. محاسن محمود سلطان

كلية الزراعة والغابات / جامعة الموصل / قسم الاقتصاد الزراعي٢٠٢٢/٢٠٢٣

المحاضرة الأولى : نظري

اساسيات اقتصاديات الموارد الطبيعية

تعريف الموارد الاقتصادية :

المورد : فهو مصدر معروف لثروة اكتشف الإنسان أهميتها وتثتف ذهنه عن تطوير أساليب فنية تمكنه من استغلالها لنفعه .

الاقتصاد : الاقتصاد علم اجتماعي يسعى إلى تحليل ووصف عملية إنتاج و توزيع واستهلاك السلع والخدمات .

إذا الموارد الاقتصادية : هي مصادر الثروة التي يكتشفها الإنسان ويستغلها لإنتاج السلع والخدمات التي تشبع رغباته .

- و تعرف الموارد الاقتصادية بانها:. الوسائل المتاحة لإنتاج السلع التي تستخدم لإشباع رغبات الناس وتشمل الموارد الاقتصادية علي عدد كبير من الموارد منها:

العمل بكل انواعه ، والمواد الخام ، الارض والمياه، والآلات والمعدات والمباني والمواد شبه المصنعة والوقود ....الخ.

ومن هذا التعريف يمكن استخلاص الاتي:

- ١- المورد الاقتصادي هو كل ما يستخدمه الانسان (بما في ذلك الانسان نفسه) لتحقيق منفعة ما او لإشباع رغبة معينة بطريقة مباشرة او غير مباشرة .
- ٢- المورد الاقتصادي : يرتبط دائما بتيمة معينة وتكلفة محددة حيث ان كل الامثلة التي وردت في هذا التعريف ترتبط بذلك وليس من بينها ما يمكن الحصول عليه مجانا.
- ٣- كل شيء معروف في اي وقت من الاوقات او مكان من الامكنة، ولكن لا يوجد له استخدام يحقق منفعة ما، او لم يستخدم لاي سبب من الاسباب لا يعتبر موردا اقتصاديا في ذلك الوقت او في ذلك المكان.
- ٤- ان الاشياء التي لها منفعة ولكنها موجودة بكميات وافرة بحيث يمكن الحصول عليها بلا ثمن (مجانا) لا تعد موارد اقتصادية .
- ٥- الموارد الطبيعية التي لم تستخدم بعد ، لاتعد موارد اقتصادية الابعد استرجاعها من وضعها الطبيعي واستخدامها فعلا لتحقيق منفعة ما.
- ٦- كثير من الدول النامية لديها كثير من الموارد الحيوية والمهمة ولكنها لم تستغلها اما بسبب انها لا تتحمل تكاليف استخراجها او لان لها اولويات اخري او تود استخدامها في المستقبل.
- - علي مستوى الدول فان الموارد الاقتصادية هي التي تسهم في تحتيت زيادة الناتج المحلي الاجمالي للدولة.
- - وعلي مستوى الافراد فان الموارد الاقتصادية : هي كل ما يسهم في تحقيق وزيادة الثروة والدخل الذي يتحصل عليه اي فرد من الافراد.

- ـ كل من يمتلك ارضـــا مثلا ولا يســـتخدمها لتحقيق عائد منها بطريقة مباشـــرة او غير مباشـــرة فلا تعتبر من موارده الاقتصـــــادية وان اعتبرت جزءا من ثروته الكلية ومن موارده الكامنة

ـ لكل مورد اقتصادي منفعة ،وله ايضا تكاليف . وذلك لان عملية استخراج المورد الطبيعي ليصبح موردا اقتصاديا يحتاج عمل وقت لكل منها تكلفته الخاصة به.

ـ و لكي يكون تحويل المورد الطبيعي لمورد اقتصـــادي مجديا ، فلابد ان تكون تكاليف التحويل اقل او علي الاقل مساوية لقيمة منفعته .

المحاضرة الثانية : نظري

مفهوم وأبعاد الموارد

- ـ لمفهوم الموارد ابعاد نوعية ، ومكانية وزمانية وطبيعية
- ـ بمعني ان التغير في مستوى المعرفة والمعلومات الاضافية والجديدة ، والتغير في مستوى التقنية وكذلك التغير في الندرة النسبية للموارد ، تد يجعل من بعض الموارد الطبيعية غير الاقتصـــادية (اي التي لم تكن لها تيمة تبل هذه التغيرات) موردا اقتصـــاديا يمكن الحصـــول منه علي منفعة وتصـــبح له تيمة وثمن، كالهواء والمياه النقية والصالحة لشرب الانسان والحيوان والزراعة والنفط...الخ

أنواع وتقسيمات الموارد

تنقسم الموارد الي عدة انواع وذلك اعتمادا علي اصلها واماكن وجودها وعمرها الزمني وطبيعتها .

وذلك علي النحو التالي :

١/ من حيث اصل المورد :

تتسم الموارد من حيث اصلها الي ثلاثة اتسام هي:

* الموارد الطبيعية

* الموارد البشرية

* راس المال والتقنية (الموارد المصنعة).

المحاضرة الثالثة : نظري

خصائص الموارد الاقتصادية

- للموارد الاقتصادية ثلاث خصائص من الناحية الاقتصادي علي تدر كبير من الاهمية لأنها تجدد تيمتها واسعارها وامكانية احلال الواحد منها محل الاخر وتخصيصها زمانيا ومكانيا بين استخداماتها المختلفة وهذه الخصائص هي :

١/ <u>الموارد الاقتصادية نادرة</u> :

- وهي اهم خاصية من الناحية الاقتصادية ، وتعني الندرة :

ان اغلب الموارد الاقتصـــادية محدودة الكمية مقارنه بكميات واعداد وانواع الســـلع المتوقع انتاجها منها والتي تتزايد مع تزايد اعداد الســكان ومعدلات اســتهلاك الفرد مع مرور الزمن وللتقدم التكنولوجي.

- واتصاف الموارد بالندرة هي التي تمثل ما يعني بالموارد الاقتصادية

- اما الموارد المتوافرة بحيث يمكن الحصول عليها مجانا فتعتبر موارد غير اقتصادية

- وكمثال علي ندرة الموارد الاقتصـادية ندرة عنصـر العمل وندرة عنصـر راس المال وندرة الارض .

- ومن خاصية ندرة الموارد ومحدوديتها تحدد اسعارها وتكاليفها والكميات التي تستخدم منها في اي وقت من الاوقات اعتمادا علي الطلب عليها .

- ويتم تحديد الاســعار في ســوت الموارد عن طريت العرض والطلب اللذان تعتمد نظريتهما اساسا علي ندرة الموارد الاقتصادية.

٢/ المورد الاقتصادي الواحد يسهم في انتاج عدة سلع :

- ويستخدم المورد الاقتصادي الواحد في انتاج عدة سلع ، فالأرض مثلا تستخدم في الانتاج الزراعي والصناعي ، كما ان عنصري العمل وراس المال يستخدمان ايضا في جميع هذه الانشطة الاقتصادية .

- وتتفاوت القطاعات الاقتصــادية من حيث الكميات التي تســتخدمها من اي من هذه الموارد كما انها تختلف في نوعية الموارد التي تحتاجها .

- فالزراعة مثلا:

١- تحتاج لمساحات شاسعة من الارض مقارنة مع الصناعة او الخدمات.

٢-كما تتطلب اراضــي ذات مواصـفات محددة كدرجة الخصــوبة ومدى تربها من مصادر المياه.

٣- كما انها تحتاج لأيدي عاملة اتل مهارة وتعليما مقارنه بغيرها من القطاعات الأخرى.

٤- وقد تتفاوت كميات ونوعية المورد المطلوب في داخل التطاع الاقتصادي نفسه ، فزراعة التطن والشاي والسكر تحتاج لأيدي عاملة اكثر من زراعة الفواكه والخضروات.

٣/ السلعة الواحدة تحتاج لاستخدام عدة موارد لإنتاجها :

- تؤكد هذه الخاصية عدم وجود سلعة تنتج بدون استخدام راس المال والعمل والارض ، فالسلع الزراعية والصناعية والخدمات كلها تحتاج لهذه الموارد لإنتاجها.

- وعليه يمكن احلال مورد مكان مورد اخر لإنتاج هذه السلع ولكن الي حد ما وذلك بهدف تقليل تكاليف الانتاج.
- فيمكن ان يحل راس المال محل عنصر العمل مع ثبات الارض اذا كان راس المال اتل تكلفة من عنصر العمل والعكس صحيح.

المحاضرة الرابعة : نظري
لماذا الاهتمام بدراسة اقتصاديات الموارد؟

- فيما يلي اهم العوامل التي ادت الي تزايد الاهتمام بدراسة اقتصاديات الموارد بصفة عامة وفي الوقت الراهن بصفة خاصة :

اولا: اسباب الاهتمام باقتصاديات الموارد بصفة عامة :
١/ المشكلة السكانية

- ادت زيادة المواليد وانخفاض الوفيات الي زيادة معدلات نمو السكان بدرجة كبيرة حتي خشي كثير من الفلاسفة والمفكرين عدم تناسب الموارد الموجودة مع حجم السكان .-وتد ظهرت بذلك عدد من النظريات (النظريات المتشائمة والمتفائلة في السكان).- كما ان القلت بدا يساور كثير من المفكرين في الوقت الراهن مما زاد الاهتمام بدراسة الموارد الاقتصادية واقتصاداتها والذي ينصب علي تزايد اعداد السكان في العالم بصفة عامة وفي الدول النامية بصفة خاصة .

٢/ تزايد معدلات استهلاك الفرد :

- ان تزايد معدلات استهلاك الفرد من السلع والخدمات في هذا العصر بدرجة كبيرة ، ادي الي مزيد من القلت بشان الموارد الاقتصادية ومدى امكاناتها للوفاء بمتطلبات سكان العالم المتزايدة كما ونوعا.- وتد ادى ذلك الي زيادة الاهتمام بترشيد استهلاك الفرد باستخدام الطرق الاقتصادية والتوعية وغيرها .

٣/ التقدم التقني:

- من جانب ادى التقدم التقني الي زيادة وسهولة اكتشاف الموارد وزيادة فعالية وكفاءة استخدامها . - ومن جانب اخر ادى الي زيادة انتاج السلع الاستهلاكية كما ونوعا مما زاد من معدلات استهلاك الفرد من الموارد الاقتصادية .

٤/ التخطيط والتنمية :

تزايد الاهتمام بالتخطيط الاقتصادي وبرامج التنمية الاقتصادية حتي في الدول التي كانت تعتمد علي نظام الاسعار لتخصيص الموارد واعادة تخصيصها . وتد ادى الي المزيد من التعرف علي الموارد الاقتصادية وطرت زيادتها وكيفية استخدامها بحيث تحقق اهداف المجتمع.

٥/ التجارة الدولية :

- تعتمد التجارة الدولية اساسا علي الافضلية النسبية فيما يتعلق بإنتاج وتصدير واستيراد السلع المختلفة والتي تعتمد علي الموارد المتاحة لكل دولة .

- ويتطلب ذلك اهتمام الدول بالموارد الاقتصادية ودراستها لتحقيق الميزة التنافسية لمنتجاتها.

<u>ثانيا : اسباب الاهتمام باقتصاديات الموارد في الوقت الراهن :</u>

١/ ازمة الطاقة والمعادن :

نتيجة لتزايد اعداد سكان العالم وتزايد استخدام التقنية الحديثة المعتمدة علي المعادن بصفة عامة وعلي مصادر الطاقة (البترول والفحم) بصفة خاصة ، فتد تزايد الطلب عليها بدرجة كبيرة كادت ان تفوت معدلات انتاجها

- لذا فتد نشطت مراكز الابحاث في الدولة الصناعية لإيجاد مصادر بديلة ومتجددة لمصادر الطاقة فازداد الاهتمام بدراسة الموارد واعادة استخدامها .

٢/ ازمة الغذاء :

بدا الحديث يتكرر في الفترة الاخيرة عن ازمة الغذاء ، فتد تزايد اعداد السكان في العالم بدرجة كبيرة لم توكبها زيادة متكافئة في انتاج الغذاء وتد ادى ذلك الي المزيد من الدراسات في اقتصاديات الموارد وفروع العلوم الأخرى المتعلقة بإنتاج الغذاء .

٣/ السياسات الحكومية :

لقد تزايد التدخل الحكومي منذ ثلاثينات القرن العشرين لكن اتضح ان التدخل الحكومي عن طريت السياسات المالية او النقدية تؤثر سلبا علي تخصيص الموارد تخصيصا امثل . وبذلك اضحت كثير من الدول تهتم بالمحافظة علي الموارد بعودتها الي نظام السوق وخصخصة الاقتصاد.

٤/ تلوث البيئة :

ظهر الاهتمام مؤخرا بمخاطر تلوث البيئة التي تصاحب استخدام الموارد الاقتصادية وتد ادى ذلك الي زيادة الاهتمام بدراسة اقتصاديات الموارد لكيفية معالجة هذه الاثار .

٥/ المشكلات الاقليمية :

نتج عن نظام السوق وبعض السياسات الحكومية وفتر الموارد الاقتصادية تفاوت كبير في الدخول الفردية وتباين ملحوظ بين أقاليم الدولة الواحدة لدرجة وصلت معها حد الحروب الاقليمية في بعض الدول ، مما استدعي دراسة موارد الأقاليم ووضع الخطط التنموية الملائمة للاستفادة من موارد كل اقليم علي حدة.

المحاضرة الخامسة: نظري

دور الاقتصاد في ادارة الموارد الطبيعية

مع ظهور الثورة الصناعية في اوربا برزت أهمية الموارد القابلة للنضوب في القتدم الاقتصادي في جميع دول العالم ، وتد ظهر هذا الدور على شكل عالقة طردية بين معدلات استهلاك مصادر الطاقة)النفط(وبين معدل النمو لاي دولة . ومن هنا تأتي أهمية دراسة أليات ونظريات استخدام هذه الموارد لضمان استمرار النمو الاقتصادي على المدى البعيد . ومن جهة اخرى ، كلما زادت معدلات استخدام الطاقة سواء في النقل او التصنيع أو غيرها ،زادت معدلات التلوث البيئي ، وهذا ما يوضح العلاقة العكسية بين مستوى جودة النظام)ومعدلات استخدام الطاقة ، حيث ترغب الدول الى الوصول الى معدلات نمو اقتصادي عالية ، وفي نفس الوقت لا ترغب في معدلات تلوث بيئية عالية ، مما يوضح مبدأ العلاقة بين هذين المتغيرين الحيويين،

الامر الاخر هي ان التغير في مخزون الموارد القابلة للنضوب او انخفاض مستوى جودة الموارد البيئية غير قابلة للتصحيح والاسترجاع ، فمتى ما تم اي تغير في أحدهما ال يمكن اعادة هذا التغير الى وضع السابق بسهولة الا بعد مدة زمنية طويلة مصحوبة بتكاليف باهضه .مما سبت ووفتا للنظرية الاقتصادية هناك حجم امثل الاستخدام اي مورد) مستوى التلوث او مستوى النضوب (، اي ان هناك معدلات تلوث امثل لتحقيق معدل محدد من النمو الاقتصادي ، فهذان المتغيرات هما من اهم الجوانب الاقتصادية التي تحاول النظرية الاقتصادية تفسيرها ،كما ان النظرية الاقتصادية تحدد السياسات المثلى التي يجب اتباعها لتصحيح مسار استهلاك مورد ما او تعديل تلوث او اهالك احد مكونات النظام البيئي

مما سبت يمكن القول ان اقتصاديات الموارد : هي احد فروع علم الاقتصاد التي تختص بتطبيقات الاسس والنظريات الاقتصادية على الموارد

العلاقة بين الاقتصاد والموارد

تعد النظرية الاقتصـــادية هي الاســاس لفهم ســلوك المســتهلك والمنتج الاســتخدام الموارد بأنواعها بطريقة منطقية ، ويمكن عن طريتها معرفة مســـتويات الاســـتخدام الامثل لهذه الموارد مما يعكس امثليه اقتصـــــادية واجتماعية بعيدة المدى وتحتيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصـــــادية لأجيال الحالية والقادمة . ويوضـــح تعريف الاقتصـــــاد وتعريف الموارد الاقتصـادية العالقة النظرية والعملية بين الاقتصـاد والموارد .الموارد الاقتصـادية وعناصـر الانتاج والمدخلات تعرف الموارد الاقتصـادية بانها كل ما يستخدمه الانسـان لتحقيق منفعة او الشـباع رغبة معينة بطريقة مباشـرة او غير مباشـرة ، وانها ترتبط دائما بتيمة معينة او ثمن محدد .وتصـــنف الموارد الاقتصـــادية : العمل ، راس المال ، الارض - . العمل : L((عنصر انتاجي وهو كل جهد بدني او ذهني يقوم به الانسان في اي عملية انتاجية - . رأس المال(: K(وهو عنصـر انتاجي يستخدم في العملية الانتاجية بما في ذلك الآلات والمصـانع والعـدد والادوات وغيرهـا - . الارض :تمثـل الارض والبيئـة المحيطـة بـالأرض موردا وعنصــرا مهما من عناصــر الانتاج .تعرف عناصــر الانتاج : هي ذلك الجزء من الموارد الاقتصـادية الذي تم رصـده للمسـاهمة في عمليات انتاج السـلع والخدمات المختلفة الشـباع رغبات واحتياجات المجتمع . اي هي الجزء المستغل من الموارد الاقتصـادية في العمليات الانتاجية . المدخلات : تمثل الجزء من عوامل الانتاج الذي اســـتخدم فعال في العملية الإنتاجية

المحاضرة السادسة: نظري

المحددات الاقتصادية الاستغلال الموارد الطبيعية :

هناك عوامل اقتصادية بحيث ان تؤخذ بالاعتبار لكي يستثمر المورد بشكل اقتصادي ،ومن هذه العوامل ما يلي:

1 :السعر : الذي يعد المحدد الرئيسي في استغلال الموارد خصوصا اذا كان المورد منافس في السـوق ، فاذا كان سـعر المورد جيدا يؤدي الى اسـتغلال وانتاج المورد بشـكل افضـل والعكس صـــحيح .انتاج اليورانيوم كان ســـعره عالي في الثلاثينات من هذا القرن ، حيث كانت بلجيكا هي المتحكمة في السـوق ولكن بعد اكتشـاف هذا المورد في كندا مما ادى الى طرح كميات كبيرة في السوف العالمي ، ادى الى انخفاض سعره مما اضطرت بلجيكا الى الحد من انتاجها لليورانيوم بهدف تقليل الكميات المعروضـــة في السـوق العالمي وتحسـين الاسعار .

٢-حجم الطلب :مع زيادة الطلب على مورد معين يستغل يشكل امثل حتى مع وجود صعوبة في استغلال مثل الاراضي القليلة الخصوبة .

٣-موتع المورد بالنسبة لمناطق الاستهلاك : اذ يتوقف استغلال الموارد على درجة اتصالها بالأسواق ومصادر العمالة والطاقة

٤-التكاليف النسـبية للإنتاج : اذا زادت تكاليف انتاج مورد)معدن(معين على تكاليف الحصـول عليه ،فأن انتاجه يكون غير اقتصـادي مثال ذلك الولايات المتحدة تسـتورد النفط من الدول العربية بالرغم من وجوده في اراضيها بسبب ارتفاع تكاليف انتاجها .

٥- نوع المورد ودرجة جودته بالنسبة للموارد الاخرى المشابه: كلما كان المورد جيدا كلما شجع على استثماره

٦-عوامل اقتصـادية اخرى - : وفرة الايدي العاملة - .وفرة راس المال - .اهمية المورد الاقتصادي - .السياسة الاقتصادية للدولة.

المحاظرة السابعة: نظري

مفهوم الأرض واستعمالاتها

علم اقتصاديات الاراضي تعريف -هو العلم الذي يشمل دراسة استعمال الانسان الاقتصادي لسـطح الارض والثروات الارضـية والعوامل الارضـية والعوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصـادية التي تحدد هذا الاسـتعمال لها وتؤثر فيه - .هو احد العلوم الاجتماعية او الانسانية الذي يهتم بدراسة مشاكل السلوك الاجتماعي الناتجة من استعمال الانسان الارض والثروات الارضية

تحليل وتحديد مفاهيم الارض :

ينطوي مصطلح الأرض على معان مختلفة لاختلاف مدى اهتمام الناس بها ونظرتهم اليها **فبالمعنى العام الارض** :هو ذلك الجزء الصلب الجامد من سطح الكرة الارضية)التربة او سـطح الارض الذي يكون مكانا لمزاولة مختلف الانشـطة الاقتصـادية الزراعة ،الصـناعة والتجارة .

المفهوم القانوني الارض : هو ذلك الجزء الذي يمكن ان يكون مجال للحيازة - . المفهوم الاقتصـادي الارض: هناك عدة مفاهيم اقتصـادية الارض ● :تشـمل جملة الموارد القائمة والموارد المصنعة المقامة على سطح الارض والتي يمكن السيطرة عليها عن طريت بسط حت الحيازة على هذا السطح ● .البعض يصنفها بانها عنصر من عناصر الانتاج ● .المفهوم الاقتصادي الارض يشمل جميع الموارد الطبيعية) ليست من صنع الانسان) والموارد التي هي من صنع الانسان مثل الظواهر والاشياء الطبيعية والغير طبيعية)مياه ،اشعة الشمس ، نباتات البرية والغابات ، وخامات المعادن والشالات والتحسينات التي ادخلها الانسان على سطح الارض ....الخ

يمكن تقسيم المفهوم الواسع الارض الى عدة مفاهيم وهي :

١- مفهوم الارض كمجال او فسحة : يمكن التمعن في الأرض على أنها الحيز أو الفسحة التي تقوم عليها الحياة فالأرض بهذا المعنى تكون ثابتة في كميتها التي لا يمكن زيادتها وفنائها لأن الحيز لا يمكن أن يزاد أو يفنى والأرض كحيز لا تنحصر في سطح الأرض وما عليها من المحيطات والجبال والوديان والسهول التي توفر للإنسان ولعمله الدعم المادي فحسب بل تتضمن أيضا الفضاء الجوي فهي بهذا المعنى تتضمن الحيز العلوي الفضاء الكائن فوق سطحها والحيز الموجود تحت سطحها وما يحتويه هذا الحيز السفلي منا لمعادن التي يمكن للإنسان الاستفادة منها .

٢ - مفهوم الارض كطبيعة : هناك ارتباط وثيق بين الأرض والبيئة الطبيعية إذ أن الأرض عرضة إلى العديد من العوامل والظواهر الطبيعية كنوعية التربة والتضاريس وأشعة الشمس والأمطار والرياح وغيرها من الظروف الجوية المتغيرة وبفعل هذه العوامل والظواهر أصبحت بعض المساحات غنية بتربتها وغاباتها ومياهها وأسماكها ومواردها الأخرى وبقيت إلى جانبها مساحات قاحلة جرداء فقيرة بمواردها ،وبالرغم من أن في وسع الإنسان أن يغير أو يحور كثيرا من خصائص الأرض كطبيعة إلا أن قدرته على التغيير أو التحويل لا تزال محدودة.

٣- مفهوم الارض كعنصر انتاج : الارض هي احد عناصر الانتاج الرئيسية والتي تشترك مع بقية عناصر الانتاج الاخرى مثل العمل وراس المال والادارة في العملية الانتاجية ، فالأرض بهذا المعنى لها علاقة وثيقة بمفهومها كسلعة استهلاكية.

٤ -مفهوم الارض كسلعة استهلاكية : إن المفهوم الأرض كعنصر إنتاجي صلة قريبة بمفهوم الأرض كسلعة استهلاكية ما دام الإنسان يكافح من أجل امتلاكها والاستحواذ عليها بسبب القيمة الاقتصادية الكامنة فيها بالإضافة إلى دورها المباشر في الإنتاج ولهذا السبب نشاهد أن الأراضي المخصصة لأغراض السكن والاستجمام والتنزه تعامل عادة معاملة السلع الاستهلاكية على الرغم من كون ذات الأرض عنصرا أساسيا من عناصر الإنتاج .

٥-مفهوم الارض كموضع : إن مفهوم الأرض كموضع يشمل ضمنيا الموقع الذي يقصد به عادة قرب أو بعد الأرض من الأسواق والمعالم الجغرافية والموارد الأخرى ويستأثر مفهوم الأرض كموضع أو موقع باهتمام مالكي الأراضي وأصحاب العقارات ورجال الأعمال والساسة في عالمنا المعاصر نظرا لدوره الكبير في تحديد قيمة الأرض وطريقة استغلالها ولأهميته الاستراتيجية في الشؤون الاقتصادية والسياسة الدولية .

- 6 - مفهوم الارض كملكية: لمفهوم الأرض كملكية عدة مضامين قانونية ، لان الأرض قابلة للتملك والاستعمال ليس من قبل الأفراد فقط بل من قبل الجماعات والدول أيضا وينطوي هذا المفهوم على أهمية كبيرة بسبب تأثيره التكييفي على سلوك ونشاط الإنسان من

حيث استعمال الأرض واستغلالها إذ تدل التجارب على أن سلوك الإنسان اتجاه الأرض تتغير مع تغير مؤسسات الملكية

٧-مفهوم الارض كرأسمال : بالرغم من تأكيدات بعض المؤلفين على ضرورة اعتبار الأرض كعنصر منفصل عناصر الإنتاج لا يزال البعض منهم ويتمسك بالرأي القائل بوجوب اعتبارها رأسمالا ويرجع سبب هذا الخلط إلى العلاقة الوثيقة بين الأرض ورأس المال الذين يصعب التمييز بينهما ومن وجهة النظرية الاقتصادية بسبب تشابههما من حيث بعض الخصائص ، فقد تتحسن الأرض وتزداد كفاءتها الإنتاجية بإنفاق رأس المال في شكل عمليات البزل والصرف واستخدام الأسمدة ، الأمر الذي يصعب معه التمييز بين الأرض والتحسينات التي أدخلت عليها وعلى أية حال فإن الأرض ستظل مجرد أرض في نظر المجتمع و رأسمالا بالنسبة إلى الفرد الذي يستثمر فيها رأسمالة

.ومهما تعددت المفاهيم هنالك مجالين رئيسين هما

- : المجال الاقتصادي : ويشمل مفاهيم الارض كعنصر انتاج وكرأسمال وكسلعة أستهلاكية وشيء قابل للتملك او الملكية

- .المجال الطبيعي : يشمل مفهوم الارض كمجال او موتع او مكان وتدخل فيه علوم اخرى مثل الجيولوجي والجغرافية الطبيعية والاقتصادية.

.**وظائف الارض** تتلخص اهم الوظائف الاساسية الارض كما يلي :

١- انها مأوى الانسان وملجئه حيث تشيد المدن والترى والمصانع .....

٢ -انها مأوى وموطن للمعظم الحيوانات والنباتات في صورتها الطبيعية .

٣ -انها مصدر للصخور والمعادن ومعظم الاغذية للإنسان والحيوان والمواد الاولية للنبات

المحاضرة الثامنة: نظري

.**المشاكل الرئيسية لاقتصاد الاراضي والسياسات المتعلقة بها** :

يمكن تلخيص تلك المشاكل والسياسات بما يلي

:اولا: مشاكل الحيازة الزراعية وحقوق التصرف بالأرض - : ان نظام الحيازة الزراعية له تأثير على اقتصاديات الاراضي النها احد عناصر التنمية الاقتصادية حيث كلما كان نظام الحيازة مستترا اي ان الحائز له الحت بالاهتمام بالأرض واستصلاحها وتنميتها وتوظيف الاستثمارات المناسبة ، هذا يؤدي الى زيادة الانتاج كما ونوعا . اما اذا كان نظام الحيازة غير مستتر فأن الحائز تكون علاقته بالأرض قلقة وبالتالي لا يكون متحمسا في اجراء التعديلات والتحسينات والاساليب الزراعية المتطورة - . .من مشاكل الحيازة هو

تفتيت الملكية وظهور الحيازات الصغيرة نتيجة التقاليد الدينية والنظم الاجتماعية التي تحدد العالقة بين الحائز وورثته من خلال انتقال الحيازة الى الورثة الشرعيين بعد وفاة الحائز ، وبالتالي من الصعب استخدام المكائن والمعدات اقتصاديا بسبب صغر الحيازات

لذلك ● :يجب اتباع سياسة مستقرة لنظام الحيازة ● .تكوين ملكية مستندة على اسس صحيحة من خلال سن القوانين التي تضمن حق الحائز الحقيقي

.ثانيا :المشاكل المتعلقة بسياسات الانتاج :

س/ ما هي السياسة التي تتبعها الدولة لتشجيع زراعة محاصيل الحبوب مثال

●كأن توفير مستلزمات الانتاج لهذه المحاصيل بأسعار منخفضة

● .او انها تلزم اصحاب الاراضي والمؤجرين لها او اعضاء الجمعيات التعاونية الزراعية بضرورة زراعة جزء من مساحاتهم الارضية بالمحاصيل الحبوب عن طريت اصدار التوانين والتعليمات

● .أو انها تلجأ الى زيادة اسعار منتجات تلك المحاصيل بشكل كبير ، بحيث يغري اصحاب الاراضي لتخصيص مساحاتهم من اراضيهم لزراعة تلك المحاصيل

● . او ان الدولة تقوم بتأجير اراضيها وتلزم المستأجرين بضرورة زراعة تلك الاراضي بالمحاصيل الحقلية . هذه الزيادة في المساحات ستكون على حساب المحاصيل المنافسة مثل الاعلاف كالبرسيم والجت او على حساب محاصيل الخضر والتطن

.ثالثا: طرق استثمار الموارد الأرضية

●ان الاستثمار العشوائي للموارد الارضية وغياب الدورات الزراعية ،يعد من العوامل المدمرة للتربة وتدرتها الإنتاجية

● .كما ان استخدام الزراعة التقليدية والزراعة الاحادية وغياب الخطة المتضمنة الدورة الزراعية المناسبة تؤدي الى اضعاف القدرات الانتاجية وظهور مشاكل التملح والادغال والامراض النباتية . المعالجة الناجمة تؤدي توزيع الموارد الارضية على مختلف المشاريع الزراعية ضمن خطة زراعية ووفت دورة زراعية مناسبة تحقق افضل تركيب محصولي للزراعة .وفي نفس الوقت تحافظ على الارض وزيادة التدرة الانتاجية وتنميتها .

رابعا : مشاكل الملوحة بدرجاتها المختلفة والتعرية المائية والهوائية التي تصيب الموارد الأرضية

المحاضرة التاسعة: نظري

خصائص الأرض وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي

تتسم الأرض بمجموعة من الخصائص تميزها عن السلع الاقتصادية وعناصر الإنتاج الأخرى وهذه الخصائص هي:

١- **الأرض هبة مجانية من الطبيعة:** وهذا يعني أن الأرض لم تنتج من قبل الإنسان وليس لها في حد ذاتها قيمة وإن كانت تمثل مجموعة من القيم الاقتصادية حين تستثمر فيها رؤوس أموال في شكل مبازل وقنوات ري وطرق ومباني وسماد ----- الخ .

٢- **الأرض دائمة البقاء**: بمعنى أنها غير قابلة للنفاذ والفناء مثل السلع الرأسمالية وعناصر الإنتاج الأخرى إذ لا يمكن تدمير الأرض تدميرا كاملا حتى بأعنف وسائل التدمير الحربي التي قد تدمر بعضنا بعضا أو كلا من خواصها الإنتاجية التي، مع ذلك، يمكن استعادتها بالتعمير والإصلاح.

٣- **الأرض ثابتة المساحة نسبيا** : يصعب زيادة عرض الأرض باعتبارها هبة من الطبيعة وليست من صنع الإنسان ،فكمية الأرض محدودة بالنسبة لقطر معين أو لأقطار المعمورة مجتمعة، بالرغم من التآكل الذي يحدث في بعض أجزائها بفعل عوامل التعرية أو الزيادات الطفيفة التي قد تحصل في مساحتها نتيجة لتجفيف مساحات مغطاة بالمياه على غرار ما حدث في هولندا أو بسبب الإضافات الجديدة إلى الأراضي الزراعية في أقطار العالم بفضل مشروعات الري والصرف إن هذه التغيرات في الحقيقة لا تمثل نقصا أو زيادة في مجموع مساحة أو كمية الأرض بل إنها تمثل تغييرا في مساحة قطعة أو منطقة معينة على حساب مساحة قطعة أو منطقة أخرى هذا بالإضافة إلى أن الجزء الصالح من الأرض للزراعة محدود أيضا.

٤- **الأرض غير قابلة للانتقال** :تفتقر الأرض إلى مرونة الانتقال إلى أنها على خلاف عناصر الإنتاج الأخرى تتميز بثباتها وعدم إمكان نقلها من مكان إلى آخر .

٥- **الأرض متفاوتة التجانس والتنوع** : يندر تماثل قطعتين من الأرض تماثلا تاما من حيث الموقع والخصب والتضاريس والتركيب الكيميائي والفيزيائي والجيولوجي وغيرها من الظواهر الطبيعية التي لا علاقة لجهود الإنسان بترتيبها وتكوينها وخير دليل على ذلك تعدد أنواع الترب التي يظل قسم منها داخل نطاق المدن وضواحيها حيث تستعمل لأغراض البناء والتصنيع ومنها ما يبقى بعيدا عن المدن التي تستغل زراعيا ، وجدير بالذكر أن الأراضي الزراعية تختلف هي الأخرى فيما بينها من حيث درجة خصبها وكفاءتها الإنتاجية الطبيعية .

٦- **الأرض تخضع لقانون الغلة المتناقصة** : يفيد هذا القانون الذي يوضح العلاقة الفنية - الاقتصادية بين عناصر الإنتاج المشتركة في إنتاج محصول ما وكمية الناتج من ذلك المحصول :بأنه كلما زادت النسبة أو الوحدات المستخدمة من عنصر واحد من عناصر الإنتاج مع ثبات العناصر الأخرى أو تزايدها بنسبة أقل كلما انخفض كلا من الناتج الحدي و معدل الناتج لذلك العنصر بعد بلوغ حد معين، وبعبارة أخرى تتناقص الغلة التي تنسب

إلى عنصـــر من عناصـــر الإنتاج بعد الوصـــول إلى حد معين رغم زيادة وحدات ذلك العنصـــر، ويرجع ذلك إلى أن لكل قطعة من الأرض حد يبلغ عنده معدل ناتج العنصـــر المتغير في إنتاج محصـــول معين ، غلته القصـــوى ،ثم تبدأ الغلة بالتناقص نســـبة لتزايد وحدات العنصـــر المتغير، ولا يســـري هذا القانون على مشـــروع زراعي معين بل يشـــمل الزراعة بوجه عام بأن مساحة الأرض الزراعية وكمية العناصر المعدنية الضرورية لنمو النبات الداخلة في تركيب هذه الأرض محدودتين لذلك يعتمد المنتجون الزراعيون إلى استغلال الأراضي الجديدة بدلا من زيادة من نسب عناصر الإنتاج الأخرى في الأراضي القديمة ، ولا يقتصر مفعول هذا القانون على الأراضي الزراعية فقط بل يسري أيضا على استعمالات الأرض الأخرى كما هو الحال المناجم والمحاجر.

المحاضرة العاشرة : نظري

ريع الأرض

كانت مساحة الأرض المتاحة للاستعمالات المختلفة محدودة بالنسبة للطلب الواقع عليها ، لذلك كان من اللازم أن يدفع اتمن معين مقابل استخدامها في أي غرض من الاغراض . ويطلق على هذا اسمن اسم الربع rent الذي يمثل دخلا للمالك في المجتمعات التي تبيح ملكية الموارد الأرضـية ملكية خاصـة فى والفرق الأسـاسـي بين كيفية تحديد من اسـتعمال الأرض ولمن اسـتعمال المعدات الرأسـمالية في المدى الطويل هو ان ثمن استعمال الأرض يتحدد أولا وأخيراً بانتاجية الأرض الحدية) على اساس ان الأرض ليست من صنع الانسان ، أي لها تكاليف انتاج) ، بينما يتحدد ثمن استعمال المعدات الرأسمالية بتكاليف إنتاجها بالاضافة الى انتاجيتها الحدية . اختلاف الطلب يقود إلى اختلاف الربع تيب التحولات في الطلب على الارض تغيرات حادة في ربها بسـبب عدم المرونة عرضـها . فيرى ريكاردو أن الريع يزداد عادة لزيادة السكان و باضطرار المنتجين الى استغلال الاراضي الاقل خصباً التي تستدعي استعمال مزيد من عناصر الانتاج الأخرى لانتاج كمات من المحصول تعادل الكميات التي تنتج في الاراضي الاكثر خصباً ؛ كما انه يزداد نتيجة لازدياد التفاوت في كميات العمل ورأس المال المســـتخدمة لانتاج كمية معينة من الناتج في الأراضـــي المتفاوتة في وينخفض الريع نتيجة لتحسـن طرق وأسـاليب الانتاج الذي من شـانه جودتها تقليل التفاوت في كميات العمل ورأس المال المســـتخدمة في الأراضـــي المختلفة لانتاج ت كمة معينة من الناتج

يقصـد بالريع عادة المبلغ الذي يدفع نظير اسـتعمال أرض الغير . أما في اللغة الشـائعة ، فانه يسـتعمل للدلالة على ما يدفعه المســتأجر الى مالك الارض ســنوياً. وقد عرف ريكاردو الريع بأنه ذلك الجزء أو النصيب من ناتج الأرض الذي يدفع لمالكها مقابل استخدام قواها الطبيعة الاصلية التي لا تفنى .

وبناء على هذا التعريف ينبغي التمييز بين contract rent و الربع الاقتصـادي « economic rent ، على أسـاس ان مبلغ . الايجار الذي يدفع الى مالك الأرض من قبل المسـتأجر قد لا يسـاوي مباح الربع الاقتصادي ، ذلك لأن الايجار قد يتضمن الفائدة على رؤوس الأموال التي تنفق لتحسين الأرض أو اقامة المباني وقيمة الاندثارات وغيرها من المبالغ التي يضـيفها المالك الى الربع الاقتصـادي. فيطلق على هذا الايجار في هذه الحالة اسم الايجار أو الربع التعاقدي الذي يراد به المبلغ الحقيقي الذي يدفعه المستأجر) مقابل اســتخدام الأرض فقط فاذا كانت قيمة الايجار لقطعة أرض ٤٠٠ ديناراً ســنويا ، وكان المجموع

الســنوي لقيمة الفائدة على رأس المال المســتمر فيها ١٠ دينار مثلا ؛ يكون الريع الاقتصــادي في هذه الحالة ٣٠٠ ديناراً في الســنة . ويتفق عادة على قيمة الايجار مقدماً بين المســتأجر والمالك عن طريق المساومة

ويعتبر ديفيد ريكاردو من المفكرين الذين تناولوا موضوع الريع وبحثوا فه باسهاب . وقد امتاز ريكاردو بشرحه للموضوع شرحاً اقتصادياً مستفيضاً ضمن نظريته التقليدية المعروفة بنظرية احتلت موقعاً هاماً في علم الاقتصاد في أوائل القرن الماضي

ويبدو من كتابات ريكادو انه يعزو الريع الى اختلاف و تفاوت درجات انتاجية الأرض بسبب الخصب والموقع ، ويفترض ان الانســان بدأ أول ما بدأ بزراعة الارض الاكثر خصــباً والافضــل موقعاً ، وان المزارعين يتجهون الى اسـتغلال الارض الاقل خصـباً أو الاسـوء موقعاً مع زيادة عدد السـكان وزيادة حاجتهم الى المواد الغذائية ... وبديهي ان تكاليف انتاج طن من القمح تختلف باختلاف خصــب الأرض وموقعها وانها تكون أقل في الارض الجيدة من حيث الخصـب والموقع . ومؤدى ذلك ان الارض الاكثر خصـاً تحقق للمنتج دخلا صـافياً يفوق الدخل المتحقق في نفس المسـاحة من الأرض الأقل خصـباً ، فهذا الدخل الصافي الاضافي هو الربع الاقتصادي الذي يعرف ايضاً بالريع العرقي أو التفاضلي-

لتحققه نتيجة للتفاوت والاختلاف في خصب الارض و موقعها و بسبب تزايد عدد السكان الذي ينتى الى اســتقلال الأرض الأقل درجة من حيث هاتين الصــفتين الطبيعيتين . فالريع الاقتصــادي يتولد اذن من ضـرورة مليحة هي ندرة الأراضــي الاضـطرار الى زراعة الأراضــي الاقل جودة الجدة وضـعضـغط السكان

وقد لعبت نظرية ريكاردو في الربع دوراً رئيســاً في التحليل الاقتصــادي لفترة طويلة الى ان ظهر في السنوات الاخيرة اتجاه الى تقليل أهمية هذه النظرية . فقد زاد الاهتمام بأواء الاقتصـاديين المحدثين التي تسـعى الى تعميم فكرة الريع الاقتصـادي لشـمل كل عنصـر من عاصـر الانتاج ذات العرض غير المرن فقد أصـبح الربع في النظرية الاقتصـادية يعني الثمن الذي يدفع لقاء اسـتخدام عناصـر الانتاج التي يكون عرضــها غير مرن ، مع الاعتراف أن الأرض هي أهم عنصــر من عناصــر الانتاج دات العرض غير المرن . وهذا يعني ان الآراء الحديثة في الريع لا تفرق بين السلع الرأسمالية وبين الموارد الطبيعية على اعتبار ان الريع لا يمثل ايراداً من نوع خاص وان الايراد المتأني من اسـتغلال عنصـر الارض هو أحد اشكال الايراد الناجم عن استغلال السلع الرأسمالية . في الواقع ، لقد امتدت فكرة الريع نفسها لتغطي اي ايراد متحقق من استغلال أي انتاج

أما بالنسـبة للمريع في النظرية الاشـتراكية ، فان المدرسـة الاشـتراكية تفترض وجود ثلاث أطراف في الاســتغلال الزراعي هي : مالك الأرض الزراعية الذي يكون عادة الكا كبيراً يمارس تأجير أرضــه ؛ والرأسـمالي المزارع الذي يسـتأجر الأرض ويسـتخدم العمال في زراعتها ؛ والعمال الزراعيون (٦) ، وترى أنه في خلال العملية الانتاجية الزراعية يتولد فائض القيمة بعمل المأجورين في الزراعة . وأول من يستولى على فائض القيمة هذا هو الرأسمالي الذي يقسمه الى قسمين ، قسم له والقسم الآخر لمالك الأرض . ويؤلف القسم الاول ربحاً يماثل الربح .

.الرأس المال المستمر في مشروع ما ، أما القسم الثاني من فائض القيمة ، الذي يمثل القدر الزائد على متوســط الربح ، فهو الذي يؤلف ريع الارض الذي يعتبر يميزنة الجزية المدفوعة الى المالك الذي يأذن بزراعة أرضه)

وتميز المدرسة الاشتراكية بين نوعين من الربع هما : الربع التفاضلي والربع المطلق . ويشبه المفهوم الاشتراكي للربع التفاضلي مفهوم الريح عند المصدر للريع وترى ان العمل المستخدم في الاراضي اكثر انتاجاً ويعطي ربحاً اضافيا و فالريع التفاضلي و فضلة في الربح نزيد على متوسط الربح تكون ظروف الانتاج فيها أفضل من غيرها . أما الربع المطلق ، فيرتبط باحتكار الارض، فليس في وسع الرأسمالي القيام بالانتاج الزراعي دون اذن مالك الارض . والثمن المدفوع لمجرد استخدام الأرض ، بصرف النظر عن درجة خصبها وحسن موقعها ، يمثل الربع المطلق ويتحمل المستهلك هذا الريع الذي يذهب الى مالك الأرض . ويرى الاشتراكيون الاراضي ، بما فيها الأقل جودة ، تعطى ريعاً مطلقاً الى جانب الريع التفاضلي .

المحاضرة الحادية عشر : نظري

خصائص الريع :

ينصف الريع بصفة عامة ببعض الخصائص التي يمكن تلخيصها النقاط التالية (٢):

(1) يتوالد الربع بسبب شدة محدودية عرض الأرض ، فلو كان بالامكان) زيادة عرض الأرض باستمرار، لما بقى هناك داع لدفع الربع مقابل استعمال التي صورة عامة أو نظير الاستفادة من درجة معينة من الخصب أو حسن الموقع

٢-يتحدد الربع كلية بالطلب الواقع على المنتجات الأرضية . فالريع تكاليف الانتاج الواجب دفعها للحفاظ على عرض زيادة هذا مع هو أرض، لأن ارتفاع الريع أو انخفاضه لا يؤدي الى زيادة عرض الارض او منع ان قوة مساومة المالك في فرض شروطه الربيعية تتوقف على شدة الطلب الواقع على المحصول الذي يمكن للارض انتاجه ، فالريع يزداد الطلب ويقل بهبوطه : وليس في وسع المالك أن يمنع حدوث هذا النوع من الهبوط . ان المالك سوف لا يجد من يرغب في استغلال أرضه وسوف لا يكسب شيئاً إن " أبدى أية محاولة المقاومة أي هبوط في ريع الأرض . في الواقع انه مضطر الى قبول الريع الجاري مهما انخفض مستواه لأنه أجدى من لا شيء. كما ان الربح لا يمثل الثمن الذي يجب دفعه لضمان عرض معين من رض الأرض ثابت وليس له ثمن . في الحقيقة، ان الربع لا يلعب دوراً تكوين الاسعار ، لأنه يتحدد بالسعر ولا يحدده الارض ،

٣- الريع عبارة عن مدفوعات اضافية surplus payment ، أي انه مكانة مضافة إلى المكافاة اللازمة الضمان استمرار الاستخدام الراهن للأرض والابقاء عليه.

اهمية الربع الاقتصادي

يتمتع الريع الاقتصادي باهمية اقتصادية واجتماعة كبيرة في الحياة العملية ، حيث يمكن الاسترشاد به خاصة عند وضع الاسس لبرامج اعادة توزيع الأرض أو تأجيرها وفي حل المشاكل المتعلقة بهما فمن الممكن الاستعانة بالربع الاقتصادي كاساس التنظيم العلاقات الناجمة عن تأجير الارض تعامديا طالما توجد هناك امكانية لتحديد الايجار التعاقدي تبعاً لخصب الارض الذي يساعد على تعيين

عند تحديد الأراضي الحدية . كما يمكن الاستفادة من الربع الاقتصادي الحالية والمستقبلية للارض لاغراض معينة ، أضف الى السهذا الربع يمكن يستعمل كمؤشر لتحديد الاستعمال الافضل للموارد الطبيعة . وقد بينا فيما سبق ان تزايد السكان يؤدي الى زيادة الطلب على المحاصيلوالمنتجات الزراعية وبالتالى الى زيادة الطلب على الأرض والى ارتفاع ريعها ، الأمر الذي يقود الى تكثيف الاستغلال الحالي للارض والمباشرة في استغلال الأرض الأقل جودة حسب منطوق نظرية ريكاردو.

وبالرغم من عدم اسهام مالكي الاراضي مادياً في الزيادات الحاصلة في الربع ، فانهم يستحوذون عليها فيزدادون بذلك ثراء دون عناء . وقد حدى هذا الاقتصاديين ، أمثال هنري جورج وفالراس وگوسن ، ان ينتقدوا الأمر ببعض والملكية الخاصة بشدة وان ينادوا بضرورة اخضاع الأرض للضريبة مصادرة ريعه

وللضريبة المفروضة على عناصر الانتاج غير القابلة للانتقال تأثير كبير على ريع الاقتصادي . ففي حالة كون الظروف الاقتصادية والضريبية غير مناسبة ، لكن تحويل العنصر الانتاجي ذي العرض المرن من انتاج محصول الى انتاج صول آخر . ونتيجة لذلك، يقع عبء الضريبة على عناصر الانتاج التي تفتقر قدرة الانتقال من حرفة الزراعة والخروج منها ، أي العناصر التي يكون نها غير مرن

كما ان للتطور الاقتصادي المتمثل في تقدم فنون الانتاج ووسائل النقل اصلات تأثيرات متباينة على الريع . فعندما تتحسن الوسائل التي من شأنها الانتاج الزراعي ، يترتب على ذلك ازدياد انتاج بعض أو كل أنواع الارض فوق الحدية أو الحدية أو تحت الحدية) . واذا بقى الطلب في مثل الحانة على ما هو عليه ، فان الايراد يبدأ بالانخفاض الذي يؤدي بدوره الى ض الاراضي الجيدة والى خروج الاراضي الحدية من الزراعة .

اذا كانت الأراضي الجيدة هي المستفيدة من نحسن وسائل الانتاج، فان ريعها يميل إلى الارتفاع طالما ان ناتجها سيكون اكثر من ناتج الاراضي الحدية . وبالعكس ، فأن الريع ينتجه نحو الانخفاض في حالة اقتصار التحسينات على الأراضي الجدية او تحت الجدية . أما تأثير التحسن في وسائل النقل والمواصلات على الربع ، فانه موقع الأرض بتلك الوسائل التي تحد من مشكلة البعد ، أي التي تجعل الأراضي البعيدة قريبة وتزيد من حسن موقعها ومقدار ريعها، بعكس الأراضي القريبة التي يبدأ ريعها بالانخفاض وثمة علاقة بين الربع وتوزيع الدخل والثروة . وما يهمنا في هذا المجال هو ازدياد الدخل بسبب التطورات التي تطرأ على الوسط الاقتصادي من غير أن يكون لمالكي الارض دور في هذه الزيادة . ان الحضارة المتمثلة في تحسن ظروف السكان ونموه وانتشار العمران وتطور المواصلات تؤثر ــ كما أسلفنا ــ في زيادة الربع وتعمل لصالح هؤلاء المالكين . فالريع بعد الشكل النموذجي للدخل الذي يتحقق دون أن يبذل المالك في تحقيقه شيئاً إضافياً من العمل ورأس المال . واذا أعتبر العمل أساساً للاستحواذ على الدخل ، حينئذ يتعذر تبرير مثل هذا الاستحواذ ولذلك تعرض الدخل الناجم عن ربع الارض الى هجوم الاقتصاديينالذين سبق ذكرهم قبل قليل

ولم تكتف طائفة اخرى من الاقتصاديين بمصادرة الريع عن طريق الضريبة ، بل طالبت بتأميم الارض نفسها واعادتها الى الدولة تحقيقاً لعدالة توزيع الدخل والثروة.

المحاضرة الثانية عشر : نظري

الموارد البشرية

تكمن أهمية الموارد البشرية في كونها عنصر من عناصر الإنتاج الأساسية اللازمة النمو ويكي دور الموارد البشرية باعتبارها المصدر الرئيسي لعنصر العمل، كما إنها تمثل مصدرا رئيسا للطلب الفعال في الاقتصاد، وكلما أرتفع المستوي النوعي والتأهيل الفني للموارد البشرية، كلما أدى ذلك إلى زيادة كفاءة استغلال العناصر الاقتصادية الأخرى الأمر الذي يؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية، وتتضح علاقة الموارد البشرية ١ بالموارد الاقتصادية الأخري من كونها عنصراً إنتاجياً مهما من عناصر الإنتاج يتفاعل مع أي حجم من الموارد الطبيعية ، ورأس المال ، والمستوى التقني T لتحقيق زيادة كبيرة في الرفاهية الاقتصادية للمجتمع ككل، حيث أن كفاءة الوظائف الاقتصادية الرئيسية من إنتاج وتبادل

واســـتهلاك وما يرتبط بهما من وظائف أخري من إدخار واســـتثمار وبناء طاقات إنتاجية جديدة بهدف تعظيم الرفاهية الاقتصـــادية للمجتمع ككل، إنما يتوقف في النهاية على حجم ونوع القوي العاملة الداخلة في الإنتاج. ويمكن القول أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تكون لها قيمة أو منفعة أو ثمن اقتصـــادي إلا من خلال اكتشافها بواسطة عقل الإنسان وجهده، واكتشاف الحاجة إليها وإلى المنتجات أو الخدمات التي تســـتخدم هذه الموارد في إنتاجها. وبالتالي تؤدي زيادة كمية ونوعية الموارد البشـــرية] إلى زيادة كمية ونوعية مستوي الإنتاج لا من خلال تفاعل هذا العنصـر مع عناصـر الإنتاج الأخري مثل عنصـر رأس المال K وعنصر الموارد الطبيعية ، المستوى التقني حيث

تحديات ومعوقات التربية الموارد البشرية

١- الأمية التعليمية (القراءة والكتابة)، حيث تعتبر الأمية من أهم معوقات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك لأنها تؤثر سلباً على الإنتاج والاستهلات الانتاجية الفرد الأمي بصفة عامة أقل من إنتاجية الفرد الذي يقرأ ويكتب كما أن مقدرة الأمي على اكتســاب الخبرات واســتيعاب الإرشــادات الفنية منخفضــة بالإضــافة إلى عدم قابليته للتغيير طرق ووســائل الإنتاج التقليدية التي تعود عليها واســتبدالها بالوســائل والطرق الحديثة

٢ قصور نظام التعليم وسوء نوعيته، حيث ترتكز معظم النواحي الاقتصادية للتعليم على مدى التحصيل الدراسي، أو "كم" التعليم، وهذا يبدو منطقياً من منظور كل من التحليل والسياسة، إذ من السهل قياس كم الدراســة وتتبعها، ولكن هذا يشــوه الســياســات وقد يؤدي إلى إحتمال اتخاذ قرارات ردينة لا تصــب في تحقيق الأهداف المنوطة بالتعليم إن تحديات السياسة التي تواجهه المجتمعات في القرن الواحد والعشرين بما في ذلك المجتمعات النامية هي تلك التي تتعلق بالنوعية أكثر مما تتعلق بالكم" وهذا بســـبب تردي نوعية التعليم المتاح، الذي يفقد التعليم هدفه التنموي والإنســـاني من أجل تحســـين نوعية الحياة وتنمية القدرات الإبداعية كذلك فإن عدم تحديد أولويات التعليم بما يتناســب مع ســـوق العمل يعتبر من أهم التحديات، حيث أن فاعلية التعليم ما تزال قليلة في ســـوق العمل، حيث ما زال التعليم في بعض المجتمعات خصوصاً النامية يركز منها على التخصصات النظرية والأدبية والتطبيقية البسيطة، والتي قد لا يكون لها علاقة قوية بسوق العمل.

٣- ضعف المهارات الفنية للكوادر البشرية نتيجة ضعف أنظمة التعليم والتدريب والتاهيل المهني والفني فقد أشارت العديد من الدراسات إلى ضعف إنتاجية المجتمعات العربية، ومن ثم الموارد البشرية فيها، فمتوسط الناتج الوطني للدول العربية مجتمعة يقل عن متوسط الناتج الوطني لبلد أوربي واحد، وهو ليس أكثر تراما كلسبانيا أو إيطاليا مع العلم أن عدد سكان الدول العربية يفوق بأضعاف سكان هاتين. الدولتين وقد يرجع ضعف أنظمة التعليم والتدريب والتأهيل المهني والفني إلى عدم وجود التمويل

عدم وجود الوقت ا لكافي التدريب والتأهيل، وكذلك إلى غياب خطة تدريبية إســـتراتيجية ذات أهداف تنموية بالإضافة إلى عدم شمولية التدريب والتأهيل المهني والفني ليشمل كافة المستويات.

انتشار الأمية المعلوماتية، وتسمى أحيانا بالأمية الرقمية، أو الحاسوبية وهي نتيجة لعدم إدخال الحاسب الآلي يشكل فعلي في التعليم والإنتاج، وعدم الاعتماد على تقنية شبكات المعلومات والاتصالات ارتفاع نسب البطالة الصريحه والبطالة المقدمة، نتيجة لقصور خطط التنمية في العديد من المجتمعات النامية بصفة عامة، والعربية على وجه الخصوص

نقص الكفاءات العلمية والمهنية، وهجرة العقول العلمية والمهنية في شـــتى أنواع التخصـــصـــات ٧- العولمة، وإنفتاح الأسـواق، ففي ظل الأسـواق المفتوحة يتحول رأس المال البشـري إلى رأس مال عابر الحدود، يتدفق من دولة لأخري دون أي حواجز الأمر الذي يقلل من الأهمية النســبية للعمالة المواطنة خصـوصـا بعد مزاحمة ومنافسـة العمالة الأجنبية المدربة والمؤهلة علميا ومهنيا والرخيصـة والمدربة بشكل أفضل. وعلى النقيض من هذا تزايد هجرة العقول الوطنية المتعلمة والخبيرة في شتي التخصصات العلمية والعملية.

المحاضرة الثالثة عشر : نظري

طرق ووسائل تنمية الموارد البشرية

تشـكل الموارد البشـرية ركنا أسـاسـيا ومهما في المالية الإنتاجية للمجتمع ،ولقد كان لوظيفة هذه الموارد الدور الأسـاسـي والكبير في زيادة الدخل الوطني للمجتمع البشـري في مختلف مراحله التنموية. واستناداً إلى هذا فإن تنمية وتطوير الموارد البشرية يعتبر أساسا للتنمية البشرية المستدامة والشاملة في مختلف بلدان العالم، وتكتسـب الموارد البشـرية في الوقت الحاضـر أهمية كبري في ظل تعاظم التقدم المعرفي والتقني، حيث تعتبر تنمية الموارد البشـرية في الوقت الحاضـر من أهم أولويات التنمية الاقتصـادية والاجتماعية لكثير من المجتمعات خصوصاً النامية منها، ومن وسائل تنمية الموارد البشرية، نذكر منها على سبيل المثال:

(١) تحسـين نوعية التعليم سـواء عن طريق المدارس أو عن طريق وسـائل بديلة، فالتعليم يوفر منافع اقتصادية وإجتماعية كثيرة وكبيرة. كما يساهم التعليم في بناء مجتمعات ونظماً سياسية واقتصادية قوية، ويؤدي لسنوات المرارة الناصـية راقيةإلى تحصـين الصـحة ورفع مسـتوى الكفاءة الاقتصـادية وتحقيق مستوى أعلى من الرفاهية للمجتمع ككل ويمكن تحسين نوعية وكفاءة التعليم عن طريق إجراء مناقشات مفتوحة على الأصـعدة الوطنية والإقليمية والدولية لتحديد أهداف التعليم واسـتخدام معايير الجودة لتقييم نظمه واعتماده والالتزام بتحسـين فاعلية التعليم وكفاءته الاقتصـادية في تحقيق تلك الأهداف، سـواء من خلال التعليم الرســمي أو من خلال وســائل بديلة أخري، وذلك من خلال إجراء تجارب دقيقة على الأساليب والتقنيات التربوية البديلة، وإجراء دراسات مقارنة لأفضل البلدان من حيث الأداء حيث توضح الملاح والدراسات أن تصبين نوعية تعليم رأس المال البشري يساهم بشكل أو بآخر في تحقيق الرفاهية الاقتصادية، وزيادة معدلات النمو، وتحقيق العدالة الاجتماعية. فحينما يكون المجتمع أكثر تعلماً فإن ذلك يؤدي إلى مســتوى توظيف أعلى وإلى معدلات أعلى من الابتكار والاختراع، ويجعل المجتمع أكثر إنتاجية وأكثر تطويراً. كما أكدت البحوث والدراسات العلمية أن فروق النمو بين البلدان يعزي إلى فروق في التحصـيل الدراسـي. حيث وجدت هذه الدراسـات ارتباط بين النمو الاقتصـادي والمسـتوي التعليمي والتحصيل الدراسي، حيث يري عدد من الباحثين والدارسين في هذا المجال أن نوعية التعليم تعتبر قوة دافعة خلف النمو الاقتصادي وتحسين مستويات المعيشة.

(٢) التدريب والتأهيل المهني والفني، حيث يلعب التأهيل والتدريب المسـتمرين دوراً مهماً في تحسـين وظيفة الموارد البشــرية كمياً ونوعياً، وزيادة قدرتهما التناســية داخلياً وخارجيا، ومن ثم زيادة إنتاجية المجتمع. ولقد خصـصـت المملكة العربية السـعودية فى خطة التنمية الثامنة ٢٠٠٥-٢٠١٠م) قرابة ٧٠ مليارا ســنوياً لتنمية الموارد البشــرية، أي بزيادة ١٥ مليار عن خطة التنمية الســابعة، وذلك من أجل التوســع الكمي والنوعي في خدمات التدريب العلمية والتطبيقية، مما يفترض أن يؤدي إلى زيادة قدرة المجتمع من الاندماج في الاقتصاد العالمي.

(٣) تطوير منظومة البحث العلمى فى تحســـين وظيفة الموارد البشـــرية؛ حيث أشـــار تقرير التمنية الإنســـانية ٢٠٠٣م إلى أن هناك فجوه معرفية بين الدول العربية والمتقدمة في مجال الإنتاج المعرفي والعلمي وبخاصة في مجال نشاط البحث العلمي والتطبيقي. ويري التقرير أن من أهم الأسباب التي أنت

الفجوة عدم وجود نظم فعالة للابتكار والإنتاج المعرفة في البلدان العربية، وغياب سياست رشيدة الضمن تأهيل القيم والأخر المؤسسية الخاصة لمجتمع المعرفة. وعمق هذه المشكلة الاعتقاد الخاطئ بإمكان بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم واستيراد التقنية حيث تشير الإحصاءات أن عدد المراكز البحثية، ومنظمات البحث والتطوير والمؤسسات الاستشارية وبيوت الخبرة وغيرها من المؤسسات ذات الصـــلة لا تكفي لإنطلاقة بحثية ومعرفية جيدة، ويعزي هذا إلى غياب الرؤية الواضـــحة لأهمية البحث والتطوير باعتباره ضرورة مجتمعية وجزءاً أساسياً من البنية الثانية والعلمية اللازمة لتطوير المجتمع.

(٤) مكافحة البطالة الصـــريحة والبطالة المقنعة (خاصـــة في القطاع الحكومي) لزيادة فاعلية وكفاءة استغلال الموارد البشرية، بتشيع الاستثمار وتحسين ظروفه وتشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته في العمليةالتنموية.

(٥) القضـــاء على الأمية الأولي (أمية القراءة والكتابة) والأمية الثانية (أمية التعامل مع الحاســـب الآلي)وخاصة في صفوف العاملين فى الشركات والمؤسسات الإنتاجية والخدمية، ويكون ذلك من خلال وضع خطط إستراتيجية وأخري سريعة أنية لمكافحة الأمية بنوعيها

(٦) الاهتمام بالرعاية الصحية كعامل مهم لتنمية الموارد البشرية، حيث تعتبر الرعاية الصحية صمام الأمان للمحافظة على الموارد البشرية وزيادة قدرتها الإنتاجية، فالرعاية الصحية تزيد إنتاجية العمل مما يزيدالدخل الوطني والفردي.

(٧) الرعاية الاجتماعية، تســـتهدف الرعاية الاجتماعية محاربة أو تخفيف وطأة الفقر، الذي يعتبر هدراً للموارد البشـــرية مما يتحتم الســـعي إلى تقليله إن لم يمكن إزالته، وتهدف الرعاية الاجتماعية إلى توزيع الفرص الاقتصادية بطريقة عادلة لتحسين توزيع الدخل وإعادة توزيعه المصلحة الطبقات الفقيرة بزيادة متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج الوطني، فضلا عن تنمية المناطق الريفية والدوية، وغيرها من السياسات.

٨- تبني برامج الوعي السكاني والصحي للأسرة كبرامج تحديد النسل، والصحة الإنجابية

المحاضرة الرابعة عشر : نظري

الأسس الاقتصادية الاستخدام الموارد

.نظرية الإنتاج . حقوق ملكية الموارد . المحافظة على الموارد • تنمية الموارد . دراســـات الجدوى الاقتصادية • إدارة الموارد.

بما أن علم الاقتصاد بصفة عامة وكل النظريات المتعلقة به يستند أساساً على ندرة الموارد الاقتصادية، فإن الأسس الاقتصادية لاستخدامها هي المحور الأساسي لهذا العلم. وإن اهتم الجيولوجيون باكتشاف الموارد وزيادة حجمها واهتم الجغرافيون بأماكن وجودها واهتم غيرهم بخصائصها الفنية، فإن علم الاقتصاد يهتم بكيفية استخدامها والسياسات التي يجب اتباعها للحصول على أقصى عائد منها وبأقل تكاليف ممكنة. ومن أهم تلك الأسس نظرية الإنتاج وما يتعلق بها من نظريات كإحلال الموارد محل بعضها البعض وتخصيص الموارد بين استخداماتها المختلفة عبر الزمان والمكان، بالإضافة إلى النظرية المتعلقة بالمحافظة على الموارد وتنميتها وادارتها، كما أن نظام ملكية الموارد السائد في المجتمع وحقوق التملك ge (Property وما يتبعها من مؤثرات خارجية في حالة الملكية الخاصة، تؤثر تأثيرا مباشراً لمس استخدام الموارد وتوزيع عائداتها ودخلها(Income distribution)

اقتصاديات الموارد والبيئةوتخصيصها بين استخداماتها المنافسة عليها. ولقد تطرقنا عرضا العفري الأسس النظرية لاستخدام الموارد في الفصول السابقة. أما في هذا العمل ستحاول عرضها بشيء من التفصيل المدعم بالأشكال والمعادلات الرامية البسطة والتي تتلاءم ومستوى التحليل المتبع في هذا الكتاب

نظرية الإنتاج

تعنى نظرية الإنتاج بتحليل كيفية استجابة المنتج لتغير الظروف الاقتصايةوكيفية استخدام موارده الاقتصادية وتحديد حجم إنتاجه أو منتجاته بحيث يحملمنها على أقصى ربح ممكن. ويمكن حصر الطرق التي تتم من خلالها استجابة المنتج لمختلف المتغيرات الاقتصادية في العلاقات الفنية الآتية : علاقة موارد الإنتاج بالإنتاج التي من خلالها يمكن تحديد الحجم الأمثل للإنتاج الذي يمكن الحصول عليه باستخدام قدر معين من الموارد الاقتصادية. وتعرف هذه العلاقة بدالة الإنتاج Production) - (function٢ -علاقة موارد الإنتاج بعضها ببعض التي تعتمد على نظرية إحلال الموارد ومن خلال هذه العلاقة يتحدد الحجم الأمثل لكل مورد من موارد الإنتاج المستخدمة في الحصول على حجم معين من الإنتاج - Orimum facor mix) علاقة المنتجات بعضها ببعض في حالة إنتاج المنشأة السلع متعددة تنافس على موارد معينة، والتي تعرف بنظرية تخصيص الموارد ومن هذه العلاقة يتحدد الحجم الأمثل لكل سلعة من السلع المنتجةhairman product mi)

.نظرية الإنتاج . حقوق ملكية الموارد . المحافظة على الموارد • تنمية الموارد . دراسات الجدوى الاقتصادية • إدارة الموارد.

بما أن علم الاقتصاد بصفة عامة وكل النظريات المتعلقة به يستند أساساً على ندرة الموارد الاقتصادية، فإن الأسس الاقتصادية لاستخدامها هي المحور الأساسي لهذا العلم. وإن اهتم الجيولوجيون باكتشاف الموارد وزيادة حجمها واهتم الجغرافيون بأماكن وجودها واهتم غيرهم بخصائصها الفنية، فإن علم الاقتصاد يهتم بكيفية استخدامها والسياسات التي يجب اتباعها للحصول على أقصى عائد منها وبأقل تكاليف ممكنة. ومن أهم تلك الأسس نظرية الإنتاج وما يتعلق بها من نظريات كإحلال الموارد محل بعضها البعض وتخصيص الموارد بين استخداماتها المختلفة عبر الزمان والمكان، بالإضافة إلى النظرية المتعلقة بالمحافظة على الموارد وتنميتها وادارتها، كما أن نظام ملكية الموارد السائد في

المجتمع وحقوق التملك ge (Property وما يتبعها من مؤثرات خارجية في حالة الملكية الخاصة، تؤثر تأثيرا مباشراً لمس استخدام الموارد وتوزيع عائداتها ودخلهاIncome distribution)

وتخصيصها بين استخداماتها المنافسة عليها. ولقد تطرقنا عرضا العفري الأسس النظرية لاستخدام الموارد في الفصول السابقة. أما في هذا العمل ستحاول عرضها بشيء من التفصيل المدعم بالأشكال والمعادلات الرامية البسطة والتي تتلاءم ومستوى التحليل المتبع في هذا الكتاب

المحاضرة الخامسة عشر : نظري

إحلال الموارد.

وهي العلاقة التي تربط كمية الإنتاج بالكميات المستخدمة من كل مورد من موارد الإنتاج أي العلاقة بين موارد الإنتاج والإنتاج، وتسمى في الاقتصاد القياسي بدالة الإنتاج والتي يمكن المثيلها بالمعادلة الآنية

حيث إن جي تمثل عدد وحدات الإنتاج النهائي خلال فترة زمنية معينة و(س) إلى (س) تمثل مدخلات الإنتاج وعدد وحدات كل منها، وتستطيع باستخدام هذه العلاقة بين الإنتاج ومدخلاته، تحديد حجم الإنتاج الأمثل عندما استخدم عدداً معيناً من وحدات كل مدخل من مدخلات الإنتاج وتظل هذه العلاقة ثابتة إلا إذا حدث تغير تقني يؤدي إلى تغير كفاءة مدخلات الإنتاج أو أضيف مدخل إنتاجي جديد كالسماد أو المبيعات مثلاً في حالة الإنتاج الزراعي و تنقسم مدخلات الإنتاج إلى مدخلات ثابتة (Fixel inputs) وأخرى متغيرة .(waiable inputs) فلو أردنا معرفة الكمية المثلى من السماد مثلاً التي تعطي أقصى إنتاج ممكن من محصول زراعي ماء ثبت كميات كل مدخلات الإنتاج

عداد حد معين وتزيد كميات السماء تدريجها إلى أن تصل إلى أفري الأخرى هند حد من الإنتاج، وبعد أن نصل إلى تلك الكمية من الإنتاج فإن إضافة الزيدي السماء سوف يؤدي إلى الخفائها فتوقف عن استخدام المزيد منه ويطبزار على كل عوامل الإنتاج الأخرى عندما تعامل كل على حدة وفي هذه لك وهي تحديد العلاقة بين الإنتاج ومدخلاته وبالتحديد عندما يتغير عامل إنتاجي واحد وتبقى العوامل الأخرى ثابتة، فإن دالة الإنتاج تصبح كما يلي: اس اس من(

حيث إن (جـ) ترمز للإنتاج و (س) ترمز لعامل الإنتاج المتغير و (س) ترمزلي

(س) الرمز العوامل الإنتاج الثابتة. ولتحديد حجم التغير في الإنتاج عندما يتغير مهم

المورد التغير، فإن دالة الإنتاج تكتب بالصورة الجبرية (Algebraic fonn) التالية:

حيث (ج) ترمز لحجم الإنتاج و (١) ترمز لكمية الإنتاج الثانينة واني الانفر يتغير عامل الإنتاج المتغير (س). وترمز (ب) للعلاقة الفنية المحددة بين حجم الإنتاج (ج) و حجم مدخل الإنتاج (س) وتسمى بالمعامل الفني metacal coefficient) وما أن طبيعة العلاقة بين حجم الإنتاج ومدخل الإنتاج طردية فإنه كلما زاده حجم مدخل الإنتاج بوحدة واحدة، ازداد الإنتاج بمقدار المعامل الفني (بال أنه نسبة الثبات مدخلات الإنتاج الأخرى، فإن التغير في حجم الإنتاج الذه يحدث نتيجة لتغير مدخل الإنتاج المتغير يخضع لقانون تناقص الغلة فيتزايد الإنتاج أولاً بمعدل متزايد ثم يبدأ في التزايد بمعدل متناقص إلى أن تصل إلى قمة الانتاج ابي أقصى إنتاج وبعد ذلك، فإن المزيد من استخدام مدخل الإنتاج الله

]سيؤدي إلى تخفيض الإنتاج. ويوضح الشكل رقم (٥,١) هذه الظاهرة الي ما تناقص الغلة التي لوحظت أول ما لوحظت في استخدام السماد في الإنتاج الزراعي، ثم أمكن تعميمها لتشمل كل ضروب الإنتاج الأخرى. والشكل المشار إليه يمثل أيضا دالة الإنتاج بيانيا والتي توضح العلاقة الفنية بين الإنتاج ومدخل الإنتاج المتغير باقتراض ثبات مدخلات الإنتاج الأخرى. وهذه العلاقة الفنية تفيدنا في تحديد حجم مدخل الإنتاج الذي يحقق أقصى إنتاج ممكن، إلا أنها ليست كافية لتحديد حجم مدخل الإنتاج وحجم الإنتاج الأمثل الذي يحقق أقصى ربح للمنشأة أو المزرعة، وذلك لأنه لابد من معرفة العلاقات الاقتصادية السائدة في السوق والمتمثلة في سعر الإنتاج (Output price) الكي نتمكن من تحديد الإيرادات وأسعار مدخلات الإنتاج (Inputs prices) الكي تتمكن من تحديد تكاليف الإنتاج، ومن ثم نستطيع تحديد الربح أو الخسارة عد وحدات الإنتاج المثلى وهي التي يتحقق عندها أقصى ربح أو أقل خسارة